

انعكاسات ترشيد النفقات العمومية على تحسين أداء سوق العمل باستعمال نموذج ARDL

The role of rationalizing public expenditures in improving the performance of the labor market by using the ARDL model

زقير نصيرة¹، عبد الرحيم ليلي²، عابد علي³¹ جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر، nacera.zegri@univ-tiaret.dz² جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر، leila.abderrahim@univ-tiaret.dz³ جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر، ali.abed@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2021/09/15

تاريخ القبول: 2021/06/22

تاريخ الاستلام: 2021/05/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة والمتمثلة في أثر ترشيد النفقات العمومية على تحسين أداء سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين (1990-2019)، والتي تبنت من خلالها الجزائر مع مطلع الألفية الجديدة برامج التنمية الذاتية، ومن خلال النفقات العمومية الموجهة إلى تحسين الاداء الاقتصادي ومن ثم دعم أداء سوق العمل لحق مناصب شغل، وفي هذا الإطار تم إستعمال نموذج *ARDL* لدراسة اثر النفقات العمومية على سوق العمل، والنتائج المتوصل إليها تشير إلى الإثر الإيجابي لكل من الإنفاق والإيرادات خلافا لما حققه كل من مؤشر النمو الاقتصادي والتضخم.

الكلمات المفتاحية: النفقات العمومية، سوق العمل في الجزائر، البطالة، نموذج ARDL

تصنيف JEL: A10 , C01, E62, H00

Abstract:

This study aims at the effect of the rationalization of public expenditure on the improvement of the performance of the labor market in Algeria for the period between (1990-2019), through which Algeria adopted, at the dawn of m the effect of public expenditure on the labor market, and the results produce the positive impact of expenditure and income relative to what has been achieved by both economic growth and the inflation index.

Keywords: Public expenditures, labor market in Algeria, unemployment, ARDL model:

JEL Classification Codes : A10 , C01, E62, H00

مقدمة:

لقد اخذ الانفاق العام حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين، سواء التقليديين منهم أو الحديثين، حيث تركز جل تفكيرهم حول تحديد المبلغ الواجب انفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة، لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة (قطف، 2006، صفحة 82)، و لذلك كان تطور دور الدولة في الاقتصاد مقترن بتطور أنواع النفقات العمومية، فبالنسبة إلى الفكر الإقتصادي الكلاسيكي في ظل النظام الإقتصادي الحر والدولة الحارسة التي تمتعت خلاله بدور ضيق اختصر على أداء خدمات العدالة والأمن والدفاع، وبالتالي كان استعمال النفقات العامة محصورا في هذه الوظائف الثلاثة فقط، وبالانتقال إلى الفكر الكينزي الذي منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، ومن ثم ظهرت فعالية النفقات العمومية كأداة مهمة من أدوات السياسة المالية.

ويحتل الإنفاق العمومي الكثير من الأهمية في النظرية الإقتصادية وبالخصوص في موضوع السياسة الإقتصادية، وتعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال السياسات الإجتماعية التي تتميز على الخصوص بإجراءات حمائية متقدمة في مجالات عديدة، وبفضل الإنفاق الحكومي المعتبر والسياسات المتخذة وتنوع الأنشطة والمشاريع الإقتصادية سجل تحسن في الظروف المعيشية، وبذلك يصبح أفضل النفقات أقلها حجما (شامية، 2008، صفحة 49).

ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الانفاق الحكومي خاصة في ظل ترشيد الإنفاق العام الذي تظهر نتائجه خلال تغيرات الدورة الاقتصادية، وفي وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال الذي يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الانتاج بسبب الانخفاض في الاسعار، كما يمكنه أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الانتاج، هنا تكون سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الإقتصادي وهذا ما شهدته الدولة الجزائرية مع دخول الألفية الجديدة، حيث لجأت الحكومة ومسؤولي قطاع العمل على وضع مجموعة من الأجهزة التي أوكلت إليها مهمة تطبيق برامج متعلقة بالتشغيل خاصة في وسط الشباب، قصد التخفيف من حدة البطالة التي بلغت ذروتها مع نهاية التسعينات بمعدل 29.5%، وبفضل تبني برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية 2001-2019 التي تداركت التأخر في التنمية وبعث حركة الإستثمار والنمو من جديد، إتضحت من خلالها معالم البرامج الإقتصادية الهادفة الى إيجاد مناصب الشغل. لينخفض معدل البطالة الى 9.8 % سنة 2013 بعدما بلغت النفقات العمومية 14734.9 مليار دج، وبعد هذه الفترة اتضح أن الاداء الاقتصادي في تراجع بسبب انخفاض أسعار النفط مع منتصف سنة 2014، وهو ما انعكس بالسلب على أداء سوق العمل، وفي هذه الحالة اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات تمثلت في سياسة ترشيد النفقات وتجميد معظم المشاريع ليستقر معدل البطالة بنسبة 12.5 % سنة 2017 و 11.4 مع بداية 2019 وهذا التراجع تزامن مع سياسة التقشف المنتهجة من طرف الدول خلال البرنامج التنموي الأخير.

إنطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

مادور ترشيد النفقات العمومية في تحسين أداء سوق العمل في الجزائر؟

وللاجابة عن هذه الاشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو واقع الإنفاق العمومي في الجزائر و آثاره على سوق العمل ؟

- هل للبرامج التنموية المتبنية من طرف الحكومة الجزائرية دور إيجابي في تخفيض معدلات البطالة من خلال تحسين الاداء الاقتصادي؟

فرضية الدراسة: يوجد اثر للنفقات العمومية على سوق العمل في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراستنا في تسليط الضوء على جانب النفقات العمومية خاصة في ظل المشكلات التي تواجهها معظم إقتصاديات الدول ، كون أن الموارد المتاحة في الوقت الحالي أكثر محدودية من أي وقت مضى ، وبالأخص الإقتصاد الجزائري وما يعانيه من إستخدام هذه الموارد وإستغلالها لأغراض لا تخدم المصلحة العامة، هذا ما جعل مشاكل سوق العمل تتفاقم أكثر من جانب خلق مناصب العمل في ظل تبنيتها مشاريع إستثمارية، كما أن إسهامات الدراسة في توضيح أثر ترشيد النفقات العمومية على خفض معدلات البطالة من خلال دفع عجلة التنمية.

الدراسات السابقة:

لقد تطرق العديد من الباحثين الى العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة ولعل أشهرها دراسة **KangniKpodar (2007)** حول "لماذا بقيت البطالة في الجزائر أعلى مما كانت عليه في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان الانتقالية؟" وكان الهدف معرفة إذا ما كان الارتفاع يتعلق بتراجع أداء مؤسسات سوق العمل، أم يتأثر بصدمات الإقتصاد الكلي؟ وقد اعتمد على العوامل الكامنة والمتعلقة بالمؤسسات التي تنظم سوق العمل والضرائب على العمل، وعلى نمو الإنتاجية، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ومعدلات التبادل التجاري، لشرح الفرق في معدلات البطالة بين الجزائر وبلدان أخرى.

كما قام **(Al - Ghannam 2005)** بدراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو العمالة في المشروعات الخاصة في المملكة العربية السعودية في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 1973 - 2002. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة **(Johansen 1988)**، ونموذج تصحيح الخطأ، واختبار سببية **Granger** وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من النمو الاقتصادي إلى نمو العمالة. أي أن التغير في معدل النمو الاقتصادي يساعد في تفسير التغير في حجم التوظيف في القطاع الخاص وليس العكس.

أما دراسة **(Biyase and Bonga - Bonga 2007)** استهدفت دراسة اختبار فرضية نمو البطالة أو النمو بلا تشغيل **Jobless Growth** في جنوب إفريقيا، باستخدام نموذج المتجه الهيكلي للانحدار الذاتي **(The Structural (SVAR) Model ، Vector Autoregressive)** وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة العمالة بنسبة 0.20% .

وفي إحدى الأبحاث الجديدة لصندوق النقد الدولي أجريت على بلدان مجموعة العشرين لمعرفة صحة قانون اوكن، لوحظ أن القانون المذكور ينطبق بوجه عام على الولايات المتحدة، لكن بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى لوحظ أن العلاقة بين البطالة والنمو انحرفت عن النمط التاريخي بالفعل منذ عام 2011 نظرا لعمق "الركود الكبير"، وطول مدته وهي الفترة التي أعقبت الأزمة العالمية في 2008 وأدت إلى فقدان الكثيرين لوظائفهم، أما في جنوب إفريقيا وأستراليا وكندا، فإن كل زيادة قدرها 1% في إجمالي الناتج المحلي

تقابلها زيادة في توظيف العمالة قدرها 0.6% أو أكثر، وفي المقابل يلاحظ أن توظيف العمالة لا يبدي استجابة تذكر تجاه النمو في الصين وإندونيسيا وتركيا.

دراسة ضيف أحمد (2005) التي وضحت سياسة الانفاق العمومي على النمو والتشغيل خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى غاية 2004 وهي نفس النتيجة المتوصل إليها في دراسة العلاقة بين البطالة والانفاق العام لكل من كمال عايشي وسليم بوهديل. وما يميز دارستنا عن الدراسات السابقة هو التطرق إلى أهم الاصلاحات المتبناة من طرف الدولة من خلال تجسيد البرامج التنموية وذلك عن طريق المخصصات المالية الموجهة الى التنمية وآثارها على تحسين الأداء الإقتصادي وهو ما انعكس على أداء سوق العمل من خلال خلق مناصب العمل الدائمة والمؤقتة، مما ساهم في خفض معدلات البطالة.

2. الاطار النظري للعلاقة بين النفقات العمومية وسوق العمل (البطالة):

كان من السهل على الاقتصاديين إيجاد علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والعمالة، لكون البطالة تنتج بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة، وبالعكس في حالة ازدهار النشاط الاقتصادي، أما فيمعناهاالاقتصادي تحديثالحالةوجودخللفيسوقالعمل أي "اختلالبينجانبيالطلبعلالعملمنناحيةوالمعروض منهفيسوقالعملمنناحيةأخرى (عرش وآخرون، 2011) لذا أوجد الباحثون علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والبطالة وسميت باسم مطورها قانون أوكن (Okun، 1970، الصفحات 132-145) والذي يعد من أهم النظريات التي ظهرت ضمن الفكر الاقتصادي ولدراسة إشكالية العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة النمو الاقتصادي قام الاقتصادي الأمريكي أوكن (1928-1980) بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين سنة 1948 و1960 حيث لاحظ أن أي ارتفاع في معدل البطالة (Unemployment Rate) بنقطة واحدة (1%) (M، 2006، صفحة 43)، سيصاحبها انخفاض في الناتج الوطني الحقيقي بثلاث نقاط (3%). ليتوصل إلى وجود علاقة خطية عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة (Okun، 1970، الصفحات 132-145).

إن أهم الاهداف التي ترمي الى السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة والاستقرار في الاسعار،العدالة في توزيع الدخل الوطني وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي (فرحي، 1999، صفحة 194)، إذ تعتبر أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق مستوى التشغيل الكامل، وتظهر أهمية هذه الاخيرة في تأثيرها على مستوى التشغيل بمدى مساهمتها في الاستفادة في الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج (عايب، 2010، الصفحات 161-164)، فإن زيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك من خلال سياسة اعادة توزيع الدخل أوزيادة حجم الاستثمار تجعل من سياسة الانفاق الحكومي تعمل على تنمية الدخل والمحافظة على استقراره، بواسطة التوسع في الانفاق الحكومي إلى جانب الانفاق الخاص مما يؤدي الى زيادة المشتريات من السلع والخدمات، فتكون طلبا اضافيا على الموارد الانتاجية المستخدمة، والتي تتمثل في عناصر الانتاج وهي (راس المال، العمل، التنظيم، الابتكار) (قطف، 2006، صفحة 83).

وكذا تغيير سياسة الانفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية ، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الانفاق الخاص، أما في فترات الكساد فينخفض الانفاق الخاص مما يفرض على الدولة التدخل بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها، وتعتمد في تمويله على عدة مصادر منها الدين العام والاصدار النقدي.

3. تحليل أثر النفقات العمومية على أداء سوق العمل في الجزائر:

قد تكون معدلات البطالة مرتبطة بعوامل طويلة الأجل وليس التقلبات القصيرة الأجل في معدلات النمو. وإذا أردنا اختبار هذه العلاقة في الجزائر، وبحسب هيكلية الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني، وعلى الواردات من الخارج في ظل عدم التنوع الواسع في قاعدة الصناعات والمنتجات الزراعية والغذائية تلبية الطلب المحلي المتزايد، فإن زيادة الإنفاق المتأتي بدوره من زيادة الإيرادات النفطية لن يؤدي بالضرورة لتوليد الوظائف. فكلما زاد معدل النمو الاقتصادي (الناتج عن ارتفاع أسعار النفط العالمية) تزداد إيرادات الخزينة ويزداد معها حجم الإنفاق العام، والبرامج التنموية، ولكن الإنفاق سوف يتركز على القطاعات الحكومية كمشاريع البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية.

صحيح أن ذلك الإنفاق يولد طلبا على قطاعات عديدة يديرها القطاع الخاص كالإنشاءات والمقاولات والتجارة وغيرها. ولكن جل هذه المشاريع يتم تنفيذها بالاعتماد بصورة كبيرة على العمالة غير الدائمة والتي لا تتوافق ومخرجات التعليم والتدريب، مما يعمل على زيادة معدلات البطالة وهو ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة في التطرق إلى الإصلاحات الاقتصادية وتبيان مساهمتها في التأثير على حجم البطالة .

لقد شهدت معدلات بطالة ارتفاعا واضحا خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي نتيجة لمخلفات الاستعمار وانحيار الاقتصاد الوطني، ورغم تبني الحكومات الجزائرية المتعاقبة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية خلال العقدين الماضيين لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وخاصة برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية ممتدة على طول فترة 2000-2018، والتي حتى الآن لم تنجح في رفع الأداء الاقتصادي لاحتواء ظاهرة البطالة، فالإصلاحات مكنت من رفع معدلات النمو الحقيقي لتصل إلى (5.3) في المتوسط خلال الفترة 2000-2018، ومن جهة أخرى بلغ متوسط معدل البطالة لنفس الفترة (10.2)، والسبيل الوحيد لمعرفة الأسباب هو البحث في محتوى هذه البرامج وأثارها على تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية ومدى توافق نتائجها المحققة مع النمو الاقتصادي في التخفيف من حدة ظاهرة البطالة من خلال مجموعة من الإجراءات الهادفة أهمها النفقات العمومية المخصصة للأجهزة المؤسسية المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر التي أدت إلى تغيرات فيما يخص معدلات البطالة عبر مراحل مختلفة ، ففي السنوات الأخيرة عرفت المعدلات نوع من الاستقرار حيث بلغت 11.7% سنة 2017، بعدما سجلت أقل معدل 9.8% سنة 2013، مختلفة بذلك عن السنوات السابقة حيث بلغت 13.8% سنة 2007، وإذا ما قورنت بالسنوات الماضية فهي سجلت معدلات مرتفعة اين بلغت 29.5% سنة 1999.

1.3 تطور حجم البطالة في ظل البرامج التنموية:

ارتفعت معدلات البطالة بشكل حاد في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي فاقمت هذه الظاهرة في عدد من البلدان حول العالم ، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الباحثين عن عمل من جميع الفئات العمرية. وعلى صعيد الاقتصاد الجزائري عرفت معدلات البطالة بعدة مراحل ، أهمها:

1.1.3 الفترة 1990-1999 (التشغيل في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق): تميزت هذه الفترة بالتحول التدريجي إلى اقتصاد السوق مع تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي ، على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتعددة التي حدثت في نهاية السنوات في ظروف غير مواتية ، وتعتبر هذه المرحلة الأسوأ ، وهبوط أسعار السلع الأساسية المصدرة ، وندرة المصادر الخارجية للتمويل وتضخم الديون. هذا الوضع جعل الجزائر غير قادرة على تمويل استثمارات جديدة، مما أدى إلى انخفاض عدد الوظائف (شهرة، 2009، صفحة 172). هذه المعطيات السلبية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري لم تسمح للحكومة بوضع برامج أو سياسات لتخفيف أزمة البطالة والتي أدت إلى قيام الحكومة بإيقاف وتحويل السياسة الاقتصادية من الاقتصاد الذي تقوده الإدارة وخطط التنمية إلى اقتصاد السوق من خلال إصلاحات شاملة تعرف باسم برامج الاستقرار وإصلاح أو التعديل الهيكلي الذي اتبعته الحكومة في أواخر الثمانينيات وفرضته مؤسسات بروتون وودز. (وآخرون ب.، 2008، الصفحات 118-119) ، ومنذ بدء تنفيذ هذه البرامج انعكست نتائجها لاسيما في معدل البطالة الذي لم ينخفض بسبب تسريح العمال خلال الفترة ، بالإضافة إلى العدد الكبير من الوافدين الجدد في سوق العمل ، انخفض معدل البطالة من 19.7٪ عام 1990 إلى 24.36٪ عام 1994 ، ثم وصل إلى مستويات قياسية عام 1999 ، حوالي 29٪ (ONS, 1962-2019).

2.1.3 الفترة (2000-2019) : ما نراه خلال هذه الفترة هو الزيادة في عدد الوظائف بسبب الوفرة المالية التي تحققت في أوائل عام 2001 نتيجة ارتفاع أسعار النفط الاستثمار والنمو مرة أخرى، وقد اتضحت خصائص هذه البرامج مع بدء تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة (سياسة الانتعاش الاقتصادي) وبرنامج دعم النمو (2005-2009). انخفض معدل البطالة من 29.5٪ عام 2001 إلى 11.3٪ ، حدد برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) استراتيجية التكامل مع البرامج السابقة الهادفة إلى تحديث الاقتصاد ، وبفضله تحققت زيادة في عدد الوظائف المستحدثة ، لأنه في عام 2014 تم إنشاء حوالي 1,198,088 وظيفة ، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى 9.8٪ في عام 2013، قبل البدء في تنفيذ البرنامج الخماسي (2015-2019) ، تم فتح حساب رقم 143-302 بعنوان صندوق إدارة عمليات الاستثمار العام المسجل، بعنوان برنامج توطيد النمو الثاني **SECOND Growth Consolidation Program**، إتضح أن الأداء الاقتصادي في تراجع ، حيث شهدت

الجزائر انخفاضاً حاداً ومفاجئاً في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 ، بعد ارتفاع الأسعار منذ بداية الألفية الثانية والتي إستمرت لأكثر من عقد من الزمان ، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولارات في يونيو 2014 إلى حوالي 30 دولاراً في عام 2016 أي بنسبة أكثر من 72٪ وهذا نتيجة الإجراءات المتخذة في إطار سياسة ترشيد الإنفاق وتحميد معظم المشاريع ، ليصل

معدل البطالة إلى 11.2٪ عام 2015 ثم الاستقرار عند 12.5٪ خلال عام 2017، لتصل إلى معدل 11.4٪ بداية عام 2019، والجدول التالي يوضح أهم النفقات العامة المخصصة لبرامج التنمية خلال الفترة 2000-2019.

الجدول 1: معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة 2000-2017.

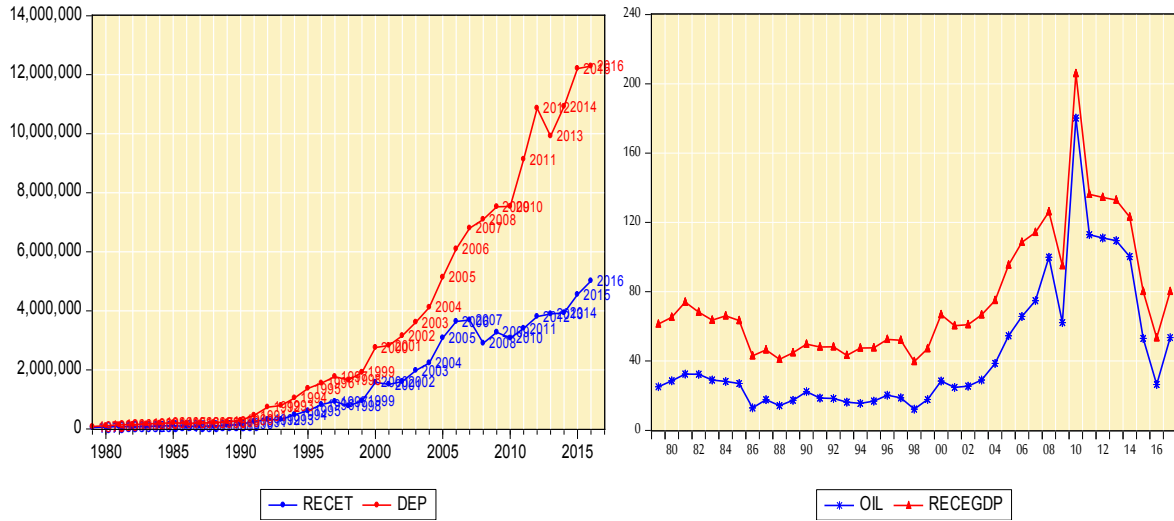
البرامج التنموية	المبلغ مليار بالدينار	المبلغ مليار بالدولار
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	525	07
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	14209.9	193.8
البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	15059.5	202.41
مجموع ميزانيات التجهيز 2015-2017	6727	64.3
مجموع البرامج 2001-2017	36521.4	531.8

المصدر: الملحق الأول، بوابة الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017.

تتمثل مشكلة الاقتصاد الجزائري في قدرته على الاستخدام الفعال للإيرادات الإضافية لإعداد بنيته التحتية ومشاريعه التنموية المحلية مما يعني ضعف مؤسساته، وهو ما يؤثر سلباً على إدارة عائداته من الصادرات النفطية. تشير الدراسات التي فحصت تجارب الإصلاح المالي وعلاقته بالنمو في 112 دولة إلى أن الإصلاحات المتعلقة بالإيرادات لديها القدرة على تحفيز النمو بشكل مستدام في البلدان النامية (تحقيق زيادة في النمو تصل إلى 1٪ لمدة خمس سنوات متتالية من تنفيذ سياسات الإصلاح) " (المنعم، 2018).

والجزائر كدولة ريعية بامتياز، تعتمد كلياً على عائدات النفط التي لا تزال مرتبطة بأسعار النفط، والمبرر اتساع مجال تدخل الدول وزيادة تأثيرهم في الاقتصاد من خلال توجهات الإنفاق التي انعكست في خططهم التنموية خلال الفترة 1970-2017 في سعيهم لتنمية الاقتصاد الوطني. لكن الجزائر تعتمد بالكامل تقريباً على تمويل إنفاقها العام على عائدات البترول، فهي تحافظ على اقتصادها حياً في هوس أسعار النفط، وبالتالي ينعكس ذلك في متغيرات السياسة الاقتصادية، والأبعاد المختلفة التي كانت لها على النمو والبطالة والتضخم، وشهد عقد السبعينيات انخفاضاً في إجمالي الإنفاق العام بسبب حزمة البرامج المفروضة (الجيل الأول)، بمقدار 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لخبراء صندوق النقد الدولي، وعانت الخزنة العامة من تدهور الوضع المالي بشكل مستمر حيث انخفض الفائض بنسبة 50٪، في عام 1992، بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، ولا سيما أزمة عام 1986، التي كان لها تأثير سلبي على مداخل جمع الزيت مما أدى إلى انخفاض الدخل مقابل زيادة المصاريف.

الشكل 1: تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر 1980-2017. الشكل 2: تطور أسعار النفط و إيرادات



المصدر: البنك العالمي (WDI)، الديوان الوطني للإحصائيات، البنك العالمي (WDI)، صندوق النقد العربي

تعتبر الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أفضل مؤشر لمعرفة دور الدولة من خلال أداة الإيرادات العامة في التأثير على النشاط الاقتصادي، لكن الإيرادات العامة في الجزائر أغلبها من عوائد النفطية، وهي أهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي، والمحددة لمعدلات نموه، وبالتالي يعكس التأثير الكبير للإيرادات على الناتج المحلي الإجمالي في اتجاه واحد، على خلاف بعض دول العالم فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي يعتبر المحدد الرئيسي للإيرادات التي عادة ما يتم تحصيلها من خلالها للضرائب. ويلاحظ أن الإيرادات العامة شهدت زيادة مستمرة في قيمتها خلال الفترة (2000-2017) كما شهد برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي 2001-2004 معدل نمو متوسط قدره 9.49٪، وهو ما يفسر زيادة عائدات النفط نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة. أما برنامج دعم النمو الإضافي 2005-2009 فقد شهد أيضاً معدل نمو متوسط قدره 2.73٪، وهي زيادة أقل مقارنة بالبرنامج السابق بسبب أزمة 2008 التي كان لها تداعيات، والبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 عرف تحسناً في متوسط معدل زيادة بلغ 6.42٪ بعد ارتفاع أسعار المحروقات، أما البرنامج الأخير 2015-2019 شهدت بدايته انخفاض في أسعار المحروقات الأمر الذي انعكس على الإيرادات العامة المحصلة وكذا على السياسة الانفاقية التي كانت تعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات المحروقات مما دفع الحكومة باللجوء إلى سياسة التقشف، لذا تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءاً كبيراً منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية النفطية، وهذا ما يجعل تطور مسارها مرتبطاً بشكل أساسي بأسعار النفط التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار. أما الجباية المنتظمة رغم أنها لا تزال تشكل مصدراً مهماً لميزانية الدولة، إلا أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد ضريبة البترول، وتراجعت الزيادة في مساهمتها في إجمالي قيمة الإيرادات.

أما بالنسبة للإنفاق العام حيث توجد زيادة مستمرة في حجم الإنفاق العام خلال نفس الفترة، فقد بلغ متوسط معدل الزيادة 12.61٪ عن الفترة 2001-2004 لبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي، وبالنسبة للفترة 2005-2009 بالنسبة لبرنامج دعم النمو التكميلي، بلغ متوسط معدل الزيادة في هذا البرنامج حوالي 18.20٪، مما يدل على استمرار السياسة التوسعية للدولة في

الإنفاق ، حيث كانت هذه الفترة مدعومة ببرامج خاصة راقبت المصالح في المرتفعات والولايات الجنوبية واستمرت الزيادة في الإنفاق بمتوسط 11.62٪ لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

يمكن القول أن الإنفاق الحكومي يفوق الإيرادات الحكومية وبالتالي فإن الخزنة العامة تعاني من عجز مزمن ، وهذا العجز يرجع إلى حد كبير إلى التوسع في الإنفاق الحكومي بوتيرة سريعة لا يمكن تحملها، لأن معدله تجاوز معدل الزيادة في الوعاء الضريبي للاقتصاد من جهة ، ومن جهة أخرى أن هذه العجزات المعروفة في مالية الدولة تتأثر بشدة بإيرادات تحصيل النفط التي ساهمت في إيرادات الموازنة بأكثر من 50٪ طوال فترة الدراسة ، مما يدل على استمرار عجز الموازنة العامة طوال الفترة 2000-2017 بسبب عدم استقرار سوق النفط وتراجع أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض عائدات النفط ، وبالعودة إلى المعطيات ومحاولة التمعن فيها نجد أنه تم تسجيل عجز في الموازنة العامة وصل إلى حدود قصوى سنة 2012، وعلى الرغم من الزيادة المسجلة في جانب الإيرادات العامة ، إلا أن هذا العجز يعود بشكل أساسي إلى زيادة حجم الإنفاق العام نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى 111.49 دولار للبرميل ، الأمر الذي كان له تأثير مهم للاقتصاد الجزائري من خلال زيادة الإيرادات العامة للدولة وتنشيط اقتصادها وزيادة المشاريع الاستثمارية. دفع عجلة التنمية كتجسيد لبرنامج توطيد النمو 2010-2014 (الظاهر، 2016، صفحة 63) ، وعلى الرغم من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر الساعية لتنويع مصادر إيرادات الموازنة ، بحيث يكون الدور الذي يلعبه قطاع النفط في يواصل الاقتصاد الجزائري فرض قيود على هذه الجهود.

4. ترشيد النفقات العمومية في الجزائر:

لقد دعى صندوق النقد الدولي الى ترشيد الانفاق في الجزائر خاصة مع استمرار الازمة العالمية لسنة 2008 "في حالة الازمة سيكون من الضروري ترشيد الانفاق وسيتم استدعاؤها للزيادة اكثر في فعالية الايرادات الضريبية الغير نفطية" (<https://www.mei.edu/joeltoujasbernate>) (2020) رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في الجزائر، وهذا الاخير أكد على ضرورة تسارع النمو خارج قطاع المحروقات، الحد من البطالة، التخلص الفعلي من الديون الخارجية ووضع مالي قوي تدعمه احتياطات النقد الأجنبي، ولكن مع الأزمة العالمية لعام 2008 ، تراجعت عائدات النفط ، مما أثر على النمو من خلال تباطؤ الاستثمار العام ، الأمر الذي تطلب مرونة أكبر في سياسات الاقتصاد الكلي للحد من تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد. وقد أجبر ذلك الجزائر على تبني سياسة تقشف مالي تفرضها دخول منخفضة ، 97٪ منها تأتي من ضرائب نفطية (جويل توجاسبيرنات) أوضح أن على الحكومة تحديد أولويات الجزائر في البحث عن ترشيد الإنفاق. (OMAR, pp. 21-22) والجزائر من أكثر الدول إسرافاً من حيث الإنفاق ، وينتج عن ذلك مؤشر الهدر أو الإسراف في الإنفاق (تشدد الإنفاق العام) ، وهو أحد المؤشرات البيئية يهدف إلى توفير نطاق مناسب يتفاعل فيه الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية لإنتاج وزيادة الدخل القومي ، لذلك يعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص ، ومؤشر يقتصر الإنفاق المهدر على (1-7) ، حيث يمثل الرقم الأول إهداراً للمال العام ، والرقم سبعة يدل على الكفاءة المالية التي تمكن من توفير السلع والخدمات اللازمة.

الجدول 2: مؤشر الاسراف في الانفاق في الجزائر.

الرتبة	القيمة	السنة
48/134	3,7	2009-2008
80/133	3,2	2010-2009
64/139	3,3	2011-2010
79/142	3	2012-2011
66/144	3,3	2013-2012
101/14	2,8	2014-2013
8		
74/144	3,1	2015-2014
75/138	3,1	2016-2015
76/140	3,1	2017-2016
86/140	3,2	2018-2017

المصدر: تقارير التنافسية العالمية 2018-2008.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الجزائر لم تصل حتى إلى نصف القيمة ، وظل هذا المؤشر منخفضاً خلال هذه الفترة ، مما يعني أن الجزائر فشلت في استخدام إصلاحات مختلفة لضمان كفاءة عالية في إدارة مواردها المالية ، لأن ظاهرة الفساد بجميع أشكالها تزداد سوءاً في جميع أجهزة الدولة ، وهو ما يتجلى في التقارير السنوية الصادرة عن المنظمات الدولية ، وتأكيد العديد من الدراسات ، فشل التنمية الاقتصادية للدول المنتجة للنفط في مواجهة ما يسمى ريع النفط أو انتشار السلوك الريعي في هذه البلدان ، مما يشجع على توسع الأنشطة غير المنتجة المؤثرة ، ويؤدي إلى انتشار الفساد (Jolly, 2001, pp. 112-119). سواء على المستوى السياسي لإرساء الاستقرار وتوسيع النظام السياسي ، حصره من خلال التوجه الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان ، ولا سيما الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية المعلومات والشفافية وانفتاح النظام على المجتمع المدني ، وتعزيز المشاركة والثقة في المؤسسات العامة ، وتعزيز دور منظمات الرقابة والمساءلة ، وضمان الضمان الاجتماعي، ظهرت علاقة إيجابية بين أسعار النفط وحجم الإنفاق ، يعود السبب الرئيسي لتوسع الإنفاق إلى عائدات النفط مما أدى الى اهدار المال العام عن طريق التبذير والاختلاس واستغلاله لأغراض شخصية من طرف المسؤولين واصحاب النفوذ الى جانب صرفه في اقامة الحفلات والمهرجانات الكبيرة والتي لا تعود بالنفع على المواطن، إضافة الى ارتفاع تكاليف العديد من المشاريع المبرجة في اطار برامج التنمية لما خصص لها في البداية بسبب سوء التسيير و التنفيذ و الفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبيرة .

5. الدراسة القياسية من أجل توضيح أثر الإصلاحات على البطالة في الجزائر:

تشير الدراسات في هذا الصدد إلى أن الانخفاض في ديناميكيات النمو في دول جنوب آسيا في السنوات الأخيرة مقارنة بدول شرق آسيا والمجموعات الجغرافية الأخرى يرجع إلى حقيقة أن الدول من هذه المجموعة لم يتبع التسلسل الصحيح للإصلاحات الاقتصادية على مدى فترة من الزمن ، في حين أن الإصلاحات التي تم تنفيذها في الثمانينيات وأوائل التسعينيات ركزت على البلدان النامية حول إصلاحات الاقتصاد الكلي وهذا يعطي القطاع الخاص دورًا رئيسيًا في تحفيز النمو، حيث لم يركز لاحقًا على تبني ما يسمى بإصلاحات الجليل الثاني التي تؤثر على إصلاحات الاقتصاد الجزئي ، والتي تستهدف القضاء على التشوهات القطاعية وتحسين حوكمة الشركات ومستويات الشفافية والعمل على تحقيق معدلات نمو مستدامة.

يهدف هذا الجزء إلى قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي تنفذها الجزائر وأثرها على البطالة لتحقيق هذا الهدف ، تم تقدير نموذج معياري يشتمل على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة.

1.5 نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، فإن البطالة تكتب بالمتغيرات المستقلة على النحو التالي:

$$CH_t = f(RECET_t, INF_t, PIB_t, DEP_t) \dots \dots \dots (1)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$CH_t = \alpha + \beta_1 RECET_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 PIB_t + \beta_4 DEP_t \dots \dots \dots (02)$$

حيث أن: CH_t : يمثل معدل البطالة.

PIB_t : تمثل معدلات النمو.

INF_t : يمثل التضخم .

$RECET_t$: تمثل الإيرادات .

DEP_t : يمثل الانفاق الحكومي.

يعتبر نموذج الـ ARDL الذي قدمه (Pesaran et al 2001) أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 31 مشاهدة ممتدة من عام 1986 إلى 2017، لذا يمكننا نموذج الـ ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلومات المتغيرات المستقلة في المدين القصير والطويل. وتمتاز منهجية ARDL لتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود لتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة (0) I أو (1) I.

فالشرطالوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات (2) **I**، وتتلخص تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباينة (**ARDL**) (**Pesaran**, 1997) في النقاط التالية:

2.5 اختبار استقرارية والسلاسل الزمنية:

من أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار **ARDL** والمتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة ومن خلال إدخال اللوغاريتم على متغيرات النموذج (2) وهذا من أجل جعل المتغيرات متجانسة والتعبير على معاملتها كمرونة والإشارة المتوقعة هي بين القوسين:

$$\text{LogCH}_t = \alpha + \beta_1 \text{Log RECET}_t + \beta_2 \text{Log DEP}_t + \beta_3 \text{Log PIB}_t + \beta_4 \text{Log INF}_t \quad (3)$$

(-) (-) (-) (-, +)

ومن أجل تأكيد صحة فرضية عدم استقراريه السلاسل (السواغي، 2016، صفحة 296) سيتم الاعتماد على اختبار ديكي - فولر المطور، لجميع متغيرات محل الدراسة، وذلك لتأكد على أن كلها مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول **I(1)**، لأن إجراء "اختبار الحدود" لا يعد صالحا إذا كان هناك متغير متكامل عند الفرق الثاني **I(2)** أو أكثر. واختبار **ADF** يعتمد تطبيقه على درجة التأخير وتم تحديد هذه الأخيرة بدرجة تأخير صفر استنادا على دالة الارتباط الذاتي الجزئية، والجدول التالي يلخص اختبار **ADF**.

جدول 3: اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام **ADF**

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة الفروقات	
	الاحتمال		الاحتمال	
	-1.95	0.94	-3.04	0.0035
	-1.95	0.33	-7.94	0.000
	-0.26	0.58	-3.54	0.0009
	-0.31	0.56	-4.63	0.000
	0.53	0.82	-5.88	0.000

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews10**

ومن خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، وبالتالي فإن هذه النتائج تجعل من الممكن تطبيق منهجية ARDL وهذا الأخير يركز كذلك عند تحديده على درجة التأخير المثلى.

3.5 اختيار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL:

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (Lag Length) كون النتائج المستخرجة حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، والتي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية (HQ, SC, AIC) لأربع نماذج أشعة انحداريه ذاتية (VAR(p=0,1,2,3,4))

الجدول 4: معايير اختبار درجة تأخر VAR.

درج ة التأخر	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	- 521.4248	NA	2.66 e+11	40.4 9422	40.7 3616	40.5 6389
1	- 418.0990	158. 9628	6.70 e+08	34.4 6916	35.9 2081	34.8 8718
2	- 388.6280	34.0 0507	6.04 e+08	34.1 2523	36.7 8659	34.8 9160
3	- 355.6881	25.3 3838	6.86 e+08	33.5 1447	37.3 8553	34.6 2919
4	- 241.5029	43.9 1738*	5904 988.*	26.6 5407*	31.7 3484*	28.1 1715*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

* تشير الى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار

يتضح من الجدول رقم (4) أن درجة التأخير المثلى هي (4) وذلك حسب معيار AIC لأنها تحقق أدنى قيمة، وبالتالي فإن هذه القيمة تمثل فترة الإبطاء الملائمة للنموذج لاسيما بالنظر الى صغر حجم العينة.

4-5 اختبار التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests):

نموذج ARDL للمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

حيث $\alpha, \delta, \omega, \sigma, \vartheta$ هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، $\varphi_1, \varphi_2, \varphi_3, \varphi_4, \varphi_5$ هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل و U_t هو البواقي.

لذا التكامل المشترك وفقا لـ (Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يركز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_0) والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_1) والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$H_0 : \varphi_5 = \varphi_4 = \varphi_3 = \varphi_2 \varphi_1$$

$$H_0 : \varphi_5 \neq \varphi_4 \neq \varphi_3 \neq \varphi_2 \varphi_1$$

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests) والذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي:

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests) والذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي:

الجدول 5: اختبارات الحدود ARDL Bounds Test

عدد المتغيرات	القيمة	
4	9.52600	F- إحصائية statistics
	6	
حدود القيمة الحرجة		
الحد الأعلى I1	الحد الأدنى I0	مستوى المعنوية
3.09	2.2	% 10
3.49	2.56	% 5
3.87	2.88	% 2.5
4.37	3.29	% 1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول رقم (5) قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (9.52) هي أكبر من القيم الحرجة للحد الأقصى (3.49) عند مستوى المعنوية 5% فإننا نقبل الفرضية البديلة (H1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

5.5 تقدير النموذج وفق مقارنة الانحدار الذاتي للفرجات الزمنية الموزعة المتباطئة:

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والبطالة واعتمادا على AIC (AKAIKE) تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (4، 2، 4، 1) ARDL هو النموذج الأمثل، قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل والقصير المبينة في الجدولين (6) و (7).

الجدول 6: تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

الاحتمال	T المحسوبة	المعاملات	المتغيرات
0.0042	4.484188	0.069631	
0.0000	11.54746	0.658797	
0.0001	8.853829	-0.032537	
0.0002	8.369030	-0.234232	
0.0000	11.32407	124.8697	C
P(F-Statistique)=0.0 F-Statistique =131.93 R2 = 0,99 DW= 2.94			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

- من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد (Bourbonnais, 2015, pp. 54-55) واعتمادا على نتائج التقدير فإن معامل التحديد بلغت نسبته 0.99، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تشرح 99% المتغير التابع (البطالة) و1% المتبقية تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة، اذن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

- ومن خلال اختبار إحصائية ستودينت (Test de Student) (عطية، 2005، الصفحات 197-198) نلاحظ أن كل معالم نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل ذات معنوية إحصائية.

وهذا النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، وهذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أن (prob F-stat = 0 < 0,05)، أما اختبار ديرين (H) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الاجل الطويل في إطار منهجية **ARDL** ان المتغيرات كلها معنوية احصائيا بمعنى انها تمارس تأثيرا معنويا احصائيا في المدى الطويل على البطالة عند المستوى (5%)، ونلاحظ ان إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات والنظرية الاقتصادية التي تخص البطالة.

حيث يمكن تفسير معاملات الدالة على البطالة على النحو التالي:

- الايرادات: كل تغير في نسبة معامل الايرادات ب 1% تحدث تغيرا عكسيا على البطالة ب 0.069631%.

- النمو الاقتصادي: تفسير معامل النمو الاقتصادي فكل تغير في نسبته ب 1% تحدث تغيرا عكسيا على البطالة ب 0.03%.

- حجم الانفاق: في المعادلة يفسر على النحو التالي كل تغير في نسبة الانفاق الحكومي ب 1% تحدث تغيرا عكسيا على البطالة ب 0.658797%.

- التضخم: حيث يمكن تفسير معامل التضخم في المعادلة على النحو التالي كل تغير في نسبة التضخم ب 1% تحدث تغيرا عكسيا على البطالة ب 0.234232%.

اما فيما يخص معامل حد الخطأ $(-1) ECM$ والظاهر في الجدول ب $(-1) CoinEq$ فقد ظهر بإشارة سالبة ومعنوي عند المستوى $(Prob=0.00<0.05)$ مما يؤكد على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل.

أما اقتصاديا فالدالة المقدرة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بالنسبة لمعامل التضخم والنمو فإن إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (البطالة) والمتغيرات المستقلة، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية، اما النفقات والايرادات فإن إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع (البطالة).

6.5 تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتيللفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

الجدول 7: تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)

الاحتمال	T المحسوبة	المعاملات	المتغيرات
0.0009	6.060837	256.077 2	C
0.0017	-5.386511	- 2.050755	CH(-1)*
0.0031	4.772371	0.14279 6	RECET(-1)
0.0012	5.750002	1.35103	DEP(-1)

		1	
0.0009	-6.117365	-	0.066725
			PIB(-1)
0.0043	-4.462226	-	0.480351
			INF(-1)
0.7721	-0.303070	-	0.003610
			D(RECE T)
0.0028	-4.869894	-	0.122137
			D(RECE T(-1))
0.0074	-3.964699	-	0.056644
			D(RECE T(-2))
0.0089	-3.803254	-	0.060804
			D(RECE T(-3))
0.0039	-4.552406	-	1.573132
			D(DEP)
0.0197	-3.155371	-	0.985022
			D(DEP(- 1))
0.0058	-4.175363	-	1.493553
			D(DEP(- 2))
0.0414	-2.586390	-	0.556169
			D(DEP(- 3))
0.0077	-3.931259	-	0.012133
			D(PIB)
0.0035	4.650851	0.04888	2
			D(PIB(- 1))
0.0075	3.955334	0.37101	2
			D(INF)
0.0133	3.469219	0.35890	2
			D(INF(- 1))
0.0138	3.437394	0.32254	2
			D(INF(- 2))
0.0198	3.152188	0.18925	7
			D(INF(- 3))
$EC = CH - (0.0696*RECET + 0.6588*DEP - 0.0325*PIB - 0.2342*INF + 124.8697)$			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من الجدول اعلاه ان كل معاملات معادلة المدى القصير لديها معنوية إحصائية ما عدا الايرادات بفترة ابطاء واحدة.

7.5 الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج:

اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم (H_0) : لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
F-statistique	5.981173	Prob F (2,4)	0.0428
Obs*R- au carré	19.48467	Prob Chi-Square (2)	0.0001
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم (H_0) : ثبات التباين			
F-statistique	0.528145	Prob F (1,23)	0.4747
Obs*R- au carré	0.561184	Prob Chi-Square (1)	0.4538
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque-Bera Normality test			
فرضية العدم (H_0) : البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً			
Jarque-Bera	1.99	Prob	0.36
اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test			
فرضية العدم (H_0) : النموذج محدد بشكل صحيح			
t-statistique	1.8425	Prob	0.1247
F-statistique	3.3949	Prob	0.1247

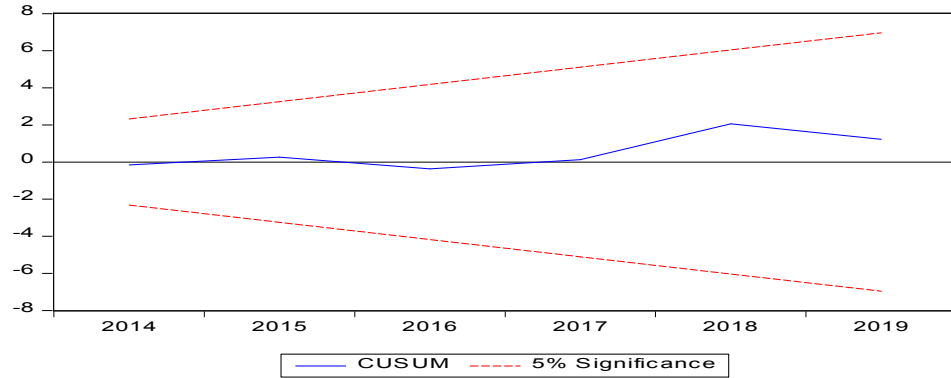
المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من الجدول نؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج مايلي:

- يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.0428 هي اقل من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة بأنه توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.4747 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.

- بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن احتمالية **Bourbonnais)Jack-Berra**، 2015، صفحة 156 تساوي **0.36** هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد قبول فرضية عدم القائلة إن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.
- يبين اختبار **Ramsey** أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي **0.1247** هي أكبر من مستوى المعنوية 5%.
- يبين اختبار الاستقرار الهيكلي (**Pesaran, 1997**) لنموذج (**Stability Test**) أنه مستقر.

الشكل 3: اختبار CUSUM



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

6. الخاتمة:

شهدت النفقات العمومية تغيرات عديدة ارتبطت بمعدلات النمو في الجزائر وفي معظم الأحيان بالطلب العالمي ووضعية أسعار النفط في السوق الدولية ما جعل هذا الأخير رهينة عوامل خارجية، وهو ما يؤكد حقيقة هشاشة الاقتصاد الوطني، جعل من القطاع العمومي يلعب دورا هاما في التوظيف وخلق فرص العمل حيث شهدت الفترة الانتقالية للتوجه الى اقتصاد السوق مع بداية التسعينات تراجعا في نصيب القطاع العمومي في التشغيل وعرف القطاع الصناعي تراجعا كبيرا بعد الشروع في عمليات الخصخصة التي مست العديد من المؤسسات الاقتصادية، وكان الاتجاه نحو دعم القطاع الخاص وكذلك تطور القطاع غير الرسمي الذي استحوذ على جانب مهم من القوى العاملة المشغلة مما أدى الى تزايد معدلات البطالة، أما مع بداية الالفينيات عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا مما مكن صانعي السياسة الاقتصادية من اتخاذ مجموعة من الترتيبات التي من شأنها امتصاص فائض سوق العمل وتخفيف البطالة وذلك من خلال تبني برنامج للنمو الاقتصادي اعتمد على الإيرادات المحققة من المحروقات دون تنويع مصادرها لتحسين الناتج المحلي للبلاد باعتباره العنصر الأكثر مساهمة في التوظيف وخلق مناصب العمل، واستنادا للنتائج التجريبية لهذه الدراسة تم اختبار أثر النفقات العمومية والنمو الاقتصادي والتضخم والإيرادات على معدلات البطالة، وتلخصت النتائج المتوصل الى ان خفض معدلات البطالة من خلال الزيادة في نمو الاقتصاد وارتفاع التضخم، بينما زيادة الإيرادات يؤدي الى زيادة معدلات البطالة وهو نفس الشيء بالنسبة الى الانفاق الحكومي وهذا ما يفسر ان مخصصات البرامج التنموية لم توجه الى خلق مناصب عمل دائمة بل كانت ظرفية وجل المشاريع اقتصرت على البنى التحتية والتهيئة، لذا تبقى أهم وسيلة لخفض مستويات البطالة المرتفعة هي سعي برامج التنمية لتشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ الملائم لعمله.

7. قائمة المراجع:

- خالد الخطيب، أحمد شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجارية الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
- نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2006.
- وليد عبد الحميد عايب، ، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.
- Gregory. N. M, Macroéconomie, De Boeck, france, 2006.
- محمد فرحي، 1999، النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة بسياسة الانفاق العام بالجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.
- بن بوزيان محمد وآخرون، قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جوان 2008، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
- سفيق عريش وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 05، 2011.
- شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول، حالة الجزائر 2000-2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2016 .
- محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018.
- Okun, Arthur, In the Political Economy of Prosperity, Norton, New York, 1970.
- omar, a. m. l'algerie en queted'unerationalisation des depenses publiques.
- Jolly, Cécile, Les cercles vicieux de la corruption en Algérie." Revue internationale et stratégique, 2001,
- الديوان الوطني للإحصائيات 1963-2019 (ONS)
- <https://www.mei.edu/publications/algeria-toward-economic-collapse> (consulté le 25/12/2020)